

إن ما تختاره الأكثرية يصبح قرار الجميع الملزم ويجب على كل فرد الالتزام به وإن اختلف مع رأيه.. «فيد الله مع الجماعة» ما لم يتناقض ذلك مع المبادئ الأساسية للدستور..

«الميثاق الوطني»

المجالس الانقلابية..

إفساد الحياة السياسية بدراهم القبيلة



عبدالله الصعفاني

حوار

افتراضي «3»

كيف ترى الثورة اليمنية..؟

- كانت ثورة.. ثم تحولت إلى أزمة.. بعد سرقة كل شيء والخوف أن يتواصل تعريب العقل وتستهزم عبثية مطاردة الضوء في الغرفة المظلمة.

□ ما الذي يميز الثورة المصرية..؟

استناد ثورة الشباب هناك على داعمين مستعدين للمحاسبة حتى أن السياسي حمدين الصباحي والصحفي مجدي الجلاد عرضا نفسيهما على جهاز الكسب غير المشروع..

□ بماذا يذكرك صاحب النظرة الخضراء والزحف الأخضر..؟

- يذكر باثني عشر مليون لغم تم زراعتها في المناطق الوسطى لوطن ما قبل الوحدة..

□ ما هو سقف امنياتك..؟

- هيبة للدولة.. سيادة للقانون وحكومة تمتلك القوة والحول ولا ترعش وراء مفردات نرجو.. ناشد.. وسوف اعملي..

□ لماذا لا توحد وحدة صف اعلامي..

لأننا نعيش زمن الفساد فيه ليس اراضي ومستندات وفلوس وإنما أيضاً فساد رأي وموقف وتبعية كثير من النفوس للممولين التيوس..

□ ما هي بلاد الحكمة..؟

- بدون تردد.. الصين.. التي ما ان عرفت بعد عمية ضرب ابراج الكهرباء وتعطيل محطة الغاز في اليمن حتى عممت بيع الضوء على المستهلك اليمني من الفانوس إلى الولاة والهاتف وربما التفاحة..

□ فعلاً.. الجنون يمينا والحكمة صينية..!

انتقالي توكل وتحالف صادق

وعلى عجلة من أمرها أعلنت الناشطة الحقوقية وعضو مجلس شوري الإصلاح توكل كرمان منتصفاً يوليو الماضي تشكيل ماسمي «مجلس انتقالي» ضم (١٧) شخصية من أحزاب اللقاء المشترك وشركائهم في الحراك ومعارضة الخارج، غير أن «مجلس توكل» هذا قوبل بانتقادات لاذعة من مختلف الفصائل الشبابية والقوى السياسية على الساحة اليمنية وتبرأت منه العديد من الأسماء التي تضمنتها التشكيلة رغم تأييد اللواء المنشق على محسن لهذا المجلس وترجيحه بعد ساعات من إعلان المجلس.

وبعد ما أيام أعلن الشيخ صادق بن عبدالله الأحمر عما سمي (تحالف قبائل اليمن) تبنى بوضوح مساعي أحزاب اللقاء المشترك ومحاولتهم الانقلاب على الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي.

المجلس الوطني

هكذا أسمى مجلس المشترك الانقلابي وأعلن الأربعة الماضي الـ (١٧) من أغسطس وكان مقرراً إعلانه مطلع أغسطس، وقامت باختيار أعضائه اللجنة التحضيرية التابعة لأحزاب المشترك.

ضم مولود المشترك الجديد (٤٢) اسماً من أحزاب المشترك وشركائهم، أعلن قرابة (٥٠) منهم من أبرز الشخصيات عدم موافقتهم على ضم أسمائهم قائمة المجلس حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كما أعلنت مختلف قوى ما بات يعرف ب«الحراك الجنوبي» رفضها المجلس.

مالم تجدد حصتها بـ ٥٠٪ من قوام المجلس. فضلاً عن ذلك رفض جماعة الحوثي، وحزب رابطة أبناء اليمن وعدد من التكتلات الشبابية في الساحات لهذا المجلس وكان لافتاً من خلال الأسماء المعلنة استبعاد الشباب واعتماد معيار المحاصصة في اختيار الأسماء؛ حيث كرت أسماء قيادات ونواب أحزاب اللقاء المشترك وممثلين عن اللجنة التحضيرية ومجلس التضامن ومجلس السلام، ومجلس توكل، وتحالف الشيخ صادق. وضمت قائمة أعضاء مجلس المشترك وزراء ومحافظين سابقين متهمين بقضايا فساد مالي وإداري ورجال أعمال وشخصيات نافذة وردت أسماؤهم في تقرير لجنة برلمانية قامت بتقصي حقائق اعتداءات على الأراضي بمحافظة المدينة وكذا تقرير (هلال - باصر) للمتهمين بالاستيلاء على أراضي المحافظات الجنوبية الشرقية.

مكاسب المشترك

ومعلوم سلفاً أن اللقاء المشترك بمجلسه الأعلى تمكن عبر الحوار والمفاوضات السياسية من إحراز بعض المكاسب السياسية منها: وقوف كتلتها أثناء مناقشة قانون الانتخابات والضغط على الحكومة والحزب الحاكم للنزول عند مطالب اللقاء المشترك في عدد من النقاط والقضايا الفنية المتعلقة بإصلاح وتطوير العملية الانتخابية. كما تمكن من حصاد أغلبية مقاعد المجالس المحلية في محافظة ومديريات الضالع وحصل على نسبة ٢٢٪ من أصوات الناخبين لمرشحه الرئاسي فيصل بن شعلان في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م. كما نجح المجلس الأعلى للقاء المشترك وغير نفس الألية في توقيع عدد من الوثائق التاريخية مع الحزب الحاكم منها «اتفاق المبادئ» عام ٢٠٠٦م ووثيقة قضايا وضوابط الحوار عام ٢٠٠٧م، ومحضر جلسات عدل أواخر ذات العام، ثم اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، ومحضر تنفيذ اتفاق فبراير في يوليو من العام الماضي وتشكيل أول لجنة حوار مشتركة أواخر العام ٢٠١٠م قبل أن يتجه المشترك نحو مشروعه الانقلابي مطلع العام الجاري.



من تفكير مفتوح على آفاق رحبة انطلق شهيد الديمقراطية والحوار المناضل الكبير والقيادي في الحزب الاشتراكي اليمني الشهيد جبار الله عمر - رحمه الله

وهو يضع اللبنات الأولى لمشروعه الحضاري النوعي الذي صنع لحظة ميلاده «تكتل أحزاب اللقاء المشترك» في 6 فبراير/ شباط من العام 2003م، ولم يكن يدور بخلده أن يتحول هذا المشروع النوعي في تاريخ التجربة الديمقراطية في اليمن والأحزاب المعارضة في الوطن العربي والمنطقة إلى مشروع شخصي صغير. وظاهرة صوتية، وأن يتآكل تلقائياً ويفقد مشروعيته طواعية.. حينما يتحلل إلى مسميات جهوية وكليات غير شرعية وغير ديمقراطية تتسم بالزعة الاستبدادية وتحقيق الأرباح التجارية فقط لأصحابها كما لو أنها شركة تجارية ضمن مجموعة استثمارية لرجل أعمال.

جميل الجعدي

وحينما استقال كل من عبد الباري طاهر نقيب الصحفيين اليمنيين الأسبق، وأحمد سيف حاشد عضو مجلس النواب، وتوكل كرمان عضو شوري الإصلاح - من هذه اللجنة في يونيو ٢٠١٠م - برروا ذلك بتحولها إلى كيان بديل يقام على أنقاض الأحزاب السياسية وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك، وكذا كافة المكونات المدنية الأخرى مسرفة عن مشروع شخصي صغير وكيان خليط غير مدني وغير سياسي وفضلاً عن غياب الشفافية في التمويل وإعطاء الرواتب والأجور مقابل ما

يقترض أنه عمل طوعي، تشير أسباب الاستقالة إلى «التفرد في القرار والضييق الدائم من قبل الأمين العام من الرأي المغاير». وهو سلوك مغاير تماماً لمضامين البيانات والتصريحات الصادرة عن القائمين على هذا الكيان، يتم عن نزعات استبدادية شمولية صرفة، لا تقبل بمن يخالفها الرأي.

مجلس التضامن

أعلن ميلاد هذا المجلس في يوليو عام ٢٠٠٧م برئاسة وتمويل النائب المؤتمري المستقيل الشيخ حسين بن عبدالله الأحمر، وأعلن ضم أكثر من ١٥٠٠ شخصية في إطاره من مختلف الأصقاع اليمنية، كما أعلن افتتاح فروع للمجلس في عدد من المحافظات منها فرع عمران برئاسة شقيقه مدحج بن عبدالله الأحمر، ورغم أن حسين الأحمر رئيس المجلس أكد عند إعلان ميلاد مجلسه أن مجلس التضامن الوطني ليس حزبا سياسيا وليس موجها ضد أي أحزاب أو كيان.. ولخص وظيفته في أنه تجمع وطني يعمل على الحفاظ على التوازن الوطنية وترسيخ الوحدة وتعزيز العلاقات الأخوية وإيجاد روح الألفة والتكافل والتضامن الاجتماعي وحماية الدستور والقانون ومحاربة الفساد بكل أشكاله.. غير أن قيادة المجلس سرعان ما تخلت عن هذه المبادئ بعد أقل من ثلاثة أعوام وذلك بإعلان انحيازهم الكامل مع أحزاب المشترك وانضمام المجلس إلى اللجنة التحضيرية (لجنة حميد) مدمشنيين في مارس من العام ٢٠١٠م ما أسووها مرحلة الشراكة الدائجة وبمجرد إخراج اليمن مما تمر به من أزماته أيضاً.

وتحدثت وسائل إعلامية عدة عن تلقي حسين الأحمر مبالغ مالية كبيرة من دول عربية شقيقة للانفاق على هذا المجلس وشراء ولاءات شخصيات اجتماعية ورجال أعمال وأعضاء مجلس نواب، على حساب العمل السياسي المدني الطوعي. وشكلت منصة «مجلس التضامن الوطني» نافذة صراع جديدة لقوى نافذة داخل السلطة وخارجها، فلم يقتصر دوره على المساهمة في إفساد الحياة السياسية فحسب، بل إنه وعبر نافذته عاد إلى واجهة الابتزاز

هكذا يبدو حال (٦) أحزاب سياسية معارضة (أحزاب المشترك) اليوم وقد تنصلت عن أهدافها ومبادئها وانقلبت على مشروعيتها وحلت نفسها طوعية في مجالس وملتقيات ولجان قابلة للزيادة منها «ملتقى الشاور، مجلس التضامن، اللجنة التحضيرية، مجلس السلام، تحالف القبائل» وما عرف بالمجلس الانتقالي، والمجلس الوطني، وجميعها توصم بالوطنية وتسعى إلى توسيع تحالف أحزاب المشترك وتشكيل جبهة عريضة وتحريك مياه راكدة، كما أن المجلسين الأخيرين جاء إعلانهما تقليداً ومحاكاة لأحداث عربية في عدد من الدول العربية.. وفي إطار محاولة المشترك شرع عن الانقلاب على الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي وإمكانية الوصول إلى السلطة بعيداً عن الأسس الديمقراطية الدستورية.

المجلس الأعلى لأحزاب المشترك

ورغم أن أحزاب اللقاء المشترك استهدفت من تحالفها وفقاً لاتفاق التحالف المكون من سبعة بنود، تفويض نفوذ المؤتمر الشعبي العام داخل البرلمان، والتنسيق فيما بين مكوناتها في الانتخابات البرلمانية والعمل المشترك لضمان وصول جميع الأحزاب الستة الموقعة على الاتفاق للمشاركة في المجلس النيابي، والعمل الدؤوب على ضمان زيادة عدد مقاعد هذه الأحزاب في البرلمان المقبل - آنذاك - غير أن تلك الأهداف ظلت وثائق نظرية حبيسة الأراج، فعلى أرض الواقع جاءت نتائج الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م والمحلية ٢٠٠٦م مخيبة لأمل المشترك، ليتبين بعدها من تأجيل الانتخابات النيابية أبريل ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٣م وذلك بتعميد فترة مجلس النواب سنتين إضافيتين يكمل هذا العام عامه الثامن إذا ما اعتبرنا هذا التعميد إنجازاً لأحزاب اللقاء المشترك في مسار التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية في البلد.

اللجنة التحضيرية

انبثقت هذه اللجنة عن «ملتقى الشاور الوطني» والمبنيق هو الآخر وأخر العام ٢٠٠٨م عن أحزاب اللقاء المشترك بهدف إخراج البلد من أزماته المركبة، على حد تعبير أصحاب التسمية، ويشغل القيادي في المشترك والنائب الإصلاحي ورجل الأعمال حميد الأحمر منصب أمينها العام منذ إعلانها، ويرأسها سوريا الأستاذ محمد سالم ياسنوده، ومحمد الصبري ناطق دائم باسمها، وقد تمكنت هذه اللجنة من إعاقة توقيع اتفاقية بين المؤتمر والمشارك لتنفيذ اتفاق فبراير عام ٢٠٠٩م حينما اشترطت إيراد اسم اللجنة في خانة التوقيع على محضر الاتفاق بين المؤتمر والمشارك وذلك بعد ٨ لقاءات حوارية بين الطرفين قبل أن يتم التوصل إلى صيغة «المشارك وشركائه والمؤتمر وحلفائه» وحينها كان العام الثاني من فترة التعميد أوشك على الانتهاء.

وكان الدكتور عبد الكريم البرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام تنيبه مبكراً لخطورة إحلال هذه اللجنة محل أحزاب اللقاء المشترك وتأثير ذلك على مشروعية الأحزاب.. مؤكداً في ذات الوقت عدم اعتراضهم -في المؤتمر- بأن يأتي المشترك بأعضاء من اللجنة التحضيرية، قائلاً: «لم نحاول إلغاء هذه اللجنة، بل إننا قبلنا بعضيها في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، في إشارة منه إلى القبول بها في إطار أحزاب المشترك وليس بديلاً عنهم».

الداخلية تحذر والإعلام تؤكد أن المشترك عجز عن مواجهة الحقيقة بالحقيقة

المشارك ومن معهم من العصابات المرتزقة التي تستهدف أمن واستقرار اليمن. وعبر أعضاء وقيادات وقواعد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة مأرب عن استنكارهم لمحاولة اغتيال الرموز الوطنية التي تتخطى لها أحزاب اللقاء المشترك. وأكدوا في بيان لهم أن محاولة استهداف حياة الاستاذ عبده الجندي نائب وزير الإعلام من قبل مليشيات أحزاب المشترك يثبت مدى التطرف السياسي والفكري الذي تنتهجه أحزاب المشترك التي تتفعل هذه الأزمات وتحاول جر البلاد إلى حرب أهلية.

وأشاروا إلى أن هذه الجريمة ما هي إلا امتداد لما يقومون به من قتل ودمار وتخريب تجاه هذا الوطن وقيادته السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية.

وأكد أبناء مأرب متمسكهم بالشرعية الدستورية ووقوفهم على جانب المخلصين من أبناء الوطن للتصدي للأعمال التي تضر بمصالح أبناء شعبنا ومسيرته الديمقراطية.

من جانبها تعتبر المنظمة الوطنية للجان الشعبية محاولة اغتيال الأستاذ عبده الجندي بأنها محاولة لاغتيال صوت الحقيقة وحرية التعبير والرأي والرأي الآخر..

وأهابت بكافة أبناء الشعب الوقوف صفاً واحداً ضد كل من تسول له نفسه الاستمرار في مثل هذا المسلك الإجرامي المشين.

وفي هذا الإطار أكدت قيادات وقواعد وأنصار المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار أن جريمة استهداف منزل الاستاذ عبده الجندي نائب وزير الإعلام تكشف عن عجز وإفلاس من يقفون وراء هذا الاعتداء.. وحملوا أولاد الأحمر وقيادات المشترك المسؤولة الكاملة في القيام بهذه الأعمال المشينة والذنبة.

فيما طالب أبناء محافظة البيضاء وقيادات السلطة المحلية والتنفيذية وممثلو منظمات المجتمع المدني ومشائخ وجهاء وأعيان المحافظة أجهزة الأمن بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع.

وأكدوا في بيان لهم أن أحزاب اللقاء المشترك لن تستطيع بعملها الإجرامي إسكات الأصوات الوطنية الشريفة المدافعة عن الحق والوطن وقيم المجتمع اليمني.

واعتبروا ذلك دليلاً على إفلاس وانحطاط سياسي لعناصر



الإعلامية التابعة لها مع نائب وزير الإعلام وتقديرها للجهود الإعلامية البارزة التي يبذلها للذود عن الحقيقة ومكافحة التزوير والتضليل وإبراز الحقائق وإيقاظ الوعي بأسلوب ومهارة بارزة. إلى ذلك تواصل الفعاليات الاجتماعية السياسية تعبيرها عن الإدانة والرفض لمثل هذه المحاولات الإجرامية والإرهابية عديمة الأخلاق.

نجا نائب وزير الإعلام الاستاذ عبده الجندي من محاولة اغتيال فاشلة نفذتها عناصر إرهابية تابعة لأحزاب المشترك قامت الخميس الماضي بإلقاء قنبلة على منزله، وذلك في اليوم الذي كشف فيه الجندي بعض تفاصيل حادثة جريمة النهدين والمتورطين فيها، وقد قوبل الحادث باستنكار شعبي واسع.

وقال مصدر مسؤول بوزارة الداخلية: إن القنبلة انفجرت في المكان الذي تتوقف فيه سيارة نائب وزير الإعلام عادة وقيل وصوله بدقائق وأن الانفجار لم يحدث أية إصابات أو أضرار. وحذر المصدر من هذه المحاولات التي تستهدف الشخصيات التي تقوم بواجبها الوطني في الدفاع عن النظام الجمهوري والوحدة والديمقراطية والشرعية الدستورية.

وأكد أن وزارة الداخلية ستؤدي واجبها في التصدي للعناصر الإرهابية التي تحاول اليوم الزج بالوطن في أتون صراعات لا تحمد عقباها وتستخدم العنف وسيلة لتصفية حساباتها السياسية.

وعبر مصدر مسؤول بوزارة الإعلام عن إدانة واستنكار الوزارة والمؤسسات الإعلامية التابعة لها للعمل الإجرامي الجبان الذي استهدف منزل نائب وزير الإعلام عبده الجندي.

وقال المصدر: إن العناصر التي نفذت هذا العمل الإرهابي عبرت عن نوازع إجرامية ونفوس مريضة ومعتلة عاجزة عن مواجهة الحقيقة بالحقيقة والحجة بالحجة والصراحة